المراسم والبروتوكول الدولي

فهرس المحتويات

المقدمة:.....4

مشكلة الدراسة:.....6

أسئلة الدراسة:.....7

أهمية الدراسة:.....8

أهداف الدراسة:.....9

مصطلحات الدراسة:.....10

الإطار النظري.....11

المبحث الأول: مفهوم المراسم والبروتوكول الدولي وأهميته.....11

المطلب الأول: تعريف المراسم والبروتوكول الدولي.....12

المطلب الثاني: تاريخ تطور البروتوكول الدولي.....14

المطلب الثالث: أهمية البروتوكول الدولي في العلاقات الدولية.....16

المبحث الثاني: مكونات وأسس البروتوكول الدولي.....19

المطلب الأول: قواعد الأسبقية والترتيب في البروتوكول الدولي.....20

المطلب الثاني: القواعد والإجراءات البروتوكولية في الفعاليات الرسمية.....22

المطلب الثالث: الرموز الوطنية ودورها في البروتوكول الدولي.....25

المبحث الثالث: تحديات تطبيق البروتوكول الدولي و أثره في العلاقات المعاصرة.....27

المطلب الأول: التحديات الثقافية والسياسية في تطبيق البروتوكول الدولي.....28

المطلب الثاني: دور البروتوكول الدولي في تعزيز الصورة والدبلوماسية العامة..... 30

المطلب الثالث: الكفاءات والتدريب في مجال البروتوكول الدولي..... 32

الخاتمة..... 34

المراجع:..... 35

أولا.. المراجع العربية..... 35

ثانيا.. المراجع الأجنبية..... 36

المقدمة:

يشكل البروتوكول الدولي منظومة متكاملة من القواعد والممارسات التي تحكم السلوك الرسمي للدول وممثليها في مختلف المحافل الدولية، ويعد أحد الركائز الأساسية لتنظيم العلاقات الدبلوماسية والسياسية، بما يضمن احترام السيادة والتقاليد والرموز الوطنية لكل دولة. ويُعرّف البروتوكول الدولي بأنه مجموعة من القواعد والإجراءات الرسمية المتفق عليها دوليًا، والتي تنظم آليات التفاعل الرسمي بين الدول، خاصة في سياقات الاجتماعات والمؤتمرات والزيارات الرسمية والاستقبالات، كما يشمل ترتيبات الأسبقية، والتحية الرسمية، والجلوس، وخطابات المجاملة، وتنظيم المراسلات والمخاطبات بين الدول والبعثات.[1]

ولا يقتصر البروتوكول الدولي على الجانب الشكلي أو التنظيمي، بل يعكس عمق العلاقات بين الدول، ودرجة التفاهم والاحترام المتبادل بينها، ولذلك يُعد جزءًا من الدبلوماسية الرسمية، بل إنه في بعض الأحيان يسبق المفاوضات السياسية ويهيئ لها بيئة مناسبة من خلال إشاعة الاحترام المتبادل والتنظيم الدقيق، وهو ما يُسهم في تعزيز فعالية العمل الدبلوماسي وتقليل فرص التوتر وسوء الفهم بين الأطراف. وتاريخيًا، تطورت قواعد البروتوكول الدولي استجابة للتحولات السياسية والثقافية والاقتصادية التي مر بها النظام الدولي، بدءًا من البلاطات الملكية الأوروبية في العصور الوسطى، وصولًا إلى المؤتمرات الدولية الحديثة التي أرست مبادئ أكثر وضوحًا وتنظيمًا للعمل الدبلوماسي.

وقد تبلورت مفاهيم البروتوكول على نحو أكثر تنظيمًا بعد مؤتمر فيينا عام 1815، الذي أسس لعدد من المبادئ التي أصبحت لاحقًا مرجعًا للممارسات الدولية، مثل مبدأ المساواة بين الدول بغض النظر عن حجمها أو قوتها، وضرورة احترام رموز وسيادة الدولة المستضيفة، وترتيب

[1] محمد أحمد مشرح. (2018). أهمية المراسم والبروتوكول في العمل الدبلوماسي. مجلة جامعة الملكة أروى, 20(20), 89-112.

الأسبقية الدبلوماسية وفقًا للوظيفة الرسمية أو التمثيل السياسي. وقد تطورت هذه المبادئ لاحقًا في إطار القانون الدولي المعاصر، لا سيما في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، التي حددت بشكل دقيق مسؤوليات البعثات الدبلوماسية، وحدود الحصانات، وضوابط العمل البروتوكولي بين الدول.[2]

وتنبع أهمية البروتوكول الدولي في كونه يمثل لغة التواصل الرسمية بين الدول، ومن خلاله تُمارس السيادة وتُعبَّر عن الاحترام، وهو ما يجعل الالتزام به ضروريًا لتفادي الإشكالات الدبلوماسية. وتكمن حساسية هذا المجال في أن أدق التفاصيل قد تكون ذات دلالة سياسية أو ثقافية كبيرة، كترتيب الجلوس، أو أولوية الاستقبال، أو اختيار العَلَم والرموز، ما يتطلب وعيًا عميقًا بالتقاليد الدبلوماسية وخلفياتها الثقافية والدينية والسياسية. ولذلك يُعد البروتوكول الدولي أداة من أدوات الحوكمة الدبلوماسية والتواصل الرسمي، وليس مجرد طقوس أو شكليات احتفالية.

في هذا السياق، تتعامل الدول والمنظمات الدولية مع البروتوكول بوصفه جزءًا من قوتها الناعمة، إذ تعبّر دقة التنظيم ومراعاة الأعراف الدولية عن مدى احترافية الدولة أو المؤسسة، وتُعزز من مكانتها في الساحة الدولية. كما أن احترام البروتوكول يعكس حرص الدولة على التفاعل ضمن الإطار المؤسسي الدولي، ويُسهم في ترسيخ مفاهيم الاحترام المتبادل والتعاون، وهو ما يُعد من متطلبات البيئة الدولية المعاصرة التي تتسم بالتعددية الثقافية والحساسية السياسية.

[2] مناضل الطيب سليمان بين. (2023). دور المراسم والاتكيت في ترقية الخدمات السياحية في السودان. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 4(1), 533-559.

وبنـاء علـى ذلـك، فـإن دراسـة البروتوكـول الـدولي لا تتعلـق فقـط بفهـم الإجـراءات الشـكلية، بـل تسـتوجب تحلـيلًا أعمـق لأبعـاده الرمزيـة والسياسـية، والوقـوف علـى كيفيـة تطبيقـه في السـياقات المختلفـة، سـواء فـي المـؤتمرات متعـددة الأطـراف، أو فـي الزيـارات الثنائيـة، أو فـي التفـاعلات الرسـمية داخـل المنظمـات الدوليـة. كمـا أن فهـم هـذه المنظومـة يكتسـب أهميـة خاصـة في ظـل تنـامي التفاعـل بـين الـدول والمنظمـات، والحاجـة إلـى تجنـب الإربـاك الدبلوماسـي أو المسـاس بالمكانة الرمزية لأي طرف.[3]

مشكلة الدراسة:

علـى الـرغم مـن أن البروتوكـول الـدولي يشـكل حجـر الزاويـة في العلاقـات الدبلوماسـية والرسـمية بـين الـدول والمنظمـات، إلا أن التطبيـق العملي لـه لا يخلـو مـن التحـديات، خصوصًـا في ظـل تعقيـد المشـهد الـدولي وتزايـد التفاعـل متعـدد الأطـراف. فغالبًـا مـا تنشـأ إشـكالات دبلوماسـية بسـبب سـوء فهـم أو تجاهـل لـبعض القواعـد البروتوكوليـة، الأمـر الـذي قـد يُفضـي إلى أزمـات أو تـوترات، حتى وإن لـم تكـن مقصـودة. وتكمـن الخطـورة في أن بعـض مظـاهر الخلـل في تطبيـق البروتوكـول لا تُفهـم بوصـفها مجـرد خطـأ تنظيمي، بـل قـد تُفسَّـر على أنهـا إسـاءة رمزيـة أو تجـاوز على السـيادة أو المكانـة السياسية للدولة المعنية.

كمـا أن تبـاين الخلفيـات الثقافيـة والدينيـة والسياسـية بـين الـدول يجعـل مـن عمليـة توحيـد الممارسـات البروتوكوليـة تحـديًا إضـافيًا، إذ أن بعـض القواعـد المقبولـة في السـياقات الغربيـة قـد تكـون غيـر ملائمـة أو حتى مرفوضـة في سـياقات أخـرى، مـا يفـرض علـى القـائمين علـى تنظـيم الفعاليـات الدوليـة والخارجيـة قـدرًا عاليًـا مـن الفهـم العـابر للثقافـات ومهـارات التنسـيق الدقيقـة. وتـزداد هـذه الإشـكالية تعقيـدًا في ظـل عـدم وجـود مرجـع موحّـد ومُلـزِم لكـل مـا يتعلـق بـالبروتوكول

[3] محمد جميل محمد ناجي. (2011). المعاهدات الدولية وآثارها القانونية وفقا لاتفاقية فيينا للمعاهدات لعام 1969. مجلة جامعة الملكة أروى, 6(6), 16-16.

الـدولي، ممـا يفـتح المجـال لاجتهـادات فرديـة أو ممارسـات متباينـة قـد تـؤدي إلى نتـائج غير مرغوبـة على الصعيد السياسي أو الإعلامي.

وفـي السـياق العربـي بشـكل خـاص، تظهـر الحاجـة الماسـة إلـى تطـوير فهـم مؤسسـي أعمـق للبروتوكـول الـدولي، يُراعـي الخصوصـيات الثقافيـة والرمزيـة مـن جهـة، ويضـمن في الوقـت ذاتـه الامتثـال للمعـايير الدوليـة المتعـارف عليهـا. فغيـاب الكـوادر المتخصصـة أو ضـعف التأهيـل المهني في هـذا المجـال قـد يـؤدي إلى ممارسـات ارتجاليـة لا تعكـس الصـورة الاحترافيـة للدولـة أو المؤسسـة، وتُضـعف مـن أثرهـا الدبلوماسـي أو الإعلامي. ومـن هنـا تنبـع مشـكلة هـذه الدراسـة في الكشـف عـن مظـاهر القصـور أو التحـديات التي تواجـه فهـم وتطبيـق البروتوكـول الـدولي، خاصـة في السـياقات التـي تتطلـب حساسـية عاليـة، مثـل الاسـتقبالات الرسـمية، المـؤتمرات متعـددة الجنسـيات، والفعاليات الدبلوماسية رفيعة المستوى.

أسئلة الدراسة:

مـا طبيعـة المراسـم والبروتوكـول الـدولي، وكيـف تسـهم فـي تنظـيم العلاقـات الرسـمية والدبلوماسية بين الدول والمنظمات في السياقات المعاصرة؟

يتفرع من هذا السؤال بعض الأسئلة الفرعية التي تتمثل في الاتي:

1. ماهية المراسم والبروتوكول الدولي؟ وما الفرق بينهما من حيث الوظيفة والتطبيق؟
2. كيـف نشـأت وتطـورت قواعـد البروتوكـول الـدولي تاريخيًـا؟ ومـا أبـرز المحطـات التي أسـهمت في تشكيل ملامحه المعاصرة؟
3. ما الأبعاد السياسية والثقافية والدبلوماسية التي يعكسها تطبيق البروتوكول الدولي؟
4. مـا أهـم القواعـد والإجـراءات البروتوكوليـة المتبعـة فـي الاسـتقبالات الرسـمية والقمـم والمؤتمرات الدولية؟

5. ما التحديات التي تواجه الدول، لا سيما العربية، في الالتزام بالبروتوكول الدولي وتنفيذه باحترافية؟
6. ما أثر الالتزام بالبروتوكول الدولي في تعزيز صورة الدولة ومكانتها على الساحة الدولية؟

أهمية الدراسة:

يمكن تناول أهمية هذه الدراسة من جانبين كالاتي:

أولاً: الأهمية النظرية

تنبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من كونها تسهم في إثراء الأدبيات العلمية المتخصصة في مجالات العلاقات الدولية والدبلوماسية العامة، من خلال تسليط الضوء على موضوع المراسم والبروتوكول الدولي باعتباره أحد المرتكزات الجوهرية في تنظيم العلاقات الرسمية بين الدول. فالدراسات التي تتناول هذا الموضوع غالبًا ما تكون محدودة أو تتناول الجوانب الشكلية دون التعمق في أبعاده السياسية والثقافية والدبلوماسية، ما يجعل هذه الدراسة إضافة نوعية للمجال الأكاديمي، خاصة في البيئة العربية. كما تسعى الدراسة إلى توضيح الفروق بين مفهومي "المراسم" و"البروتوكول"، وتقديم إطار مفاهيمي متكامل يساعد الباحثين والمهتمين على فهم طبيعة هذا الحقل وحدوده ووظائفه.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

أما على الصعيد التطبيقي، فتتجلى أهمية الدراسة في قدرتها على تقديم معايير وإرشادات عملية تسهم في تحسين أداء المؤسسات الرسمية والحكومية في تعاملها مع البروتوكول الدولي، خاصة خلال الفعاليات والمناسبات ذات الطابع الرسمي أو الدبلوماسي. كما تبرز أهمية هذه الدراسة في تزويد المعنيين بالعمل الدبلوماسي والإداري، سواء داخل الوزارات أو في السفارات

والبعثات الخارجية، بأدوات فعالة لفهم وتطبيق البروتوكول بما يتوافق مع الأعراف الدولية من جهة، ومع الخصوصيات الثقافية من جهة أخرى. وتُعد هذه النتائج بالغة الأهمية في ظل تزايد حضور الدول العربية في المحافل الدولية، وما يرافق ذلك من حاجة ماسة إلى كوادر مدربة ومتمكنة قادرة على تمثيل بلدانها بكفاءة واحترافية، مما يُسهم في تعزيز صورتها ومكانتها الدولية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تُمكِّن من فهم أعمق لموضوع المراسم والبروتوكول الدولي، وتحديد الإشكاليات المرتبطة بتطبيقه في السياقات الدبلوماسية المعاصرة. وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1. تحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمراسم والبروتوكول الدولي، وبيان أوجه التشابه والاختلاف بينهما.
2. تحليل السياق التاريخي لتطور البروتوكول الدولي، واستعراض المحطات الرئيسة التي ساهمت في تشكيل قواعده المعاصرة.
3. استكشاف الأبعاد الوظيفية والسياسية والثقافية للبروتوكول الدولي، ودوره في تنظيم العلاقات بين الدول والمنظمات.
4. رصد أهم القواعد والإجراءات البروتوكولية التي تُطبق في الاستقبالات الرسمية والمؤتمرات والفعاليات الدولية.
5. تحديد أبرز التحديات التي تواجه الدول، وخاصة الدول العربية، في تطبيق البروتوكول الدولي بفعالية واحترافية.

6. إبـراز أثـر الالتـزام بـالبروتوكول الـدولي فـي تحسـين صـورة الدولـة ومكانتهـا فـي المحافـل الإقليمية والدولية.
7. تقـديم توصـيات عمليـة قابلـة للتطبيـق تسـهم فـي تطـوير الأداء البروتوكـولي داخـل المؤسسات الرسمية، وتعزيز الكفاءة المهنية للعاملين في هذا المجال.

مصطلحات الدراسة:

- المراسم (Ceremonial Procedures)

تشـير إلى مجموعـة مـن الإجـراءات والطقـوس الرسـمية التي تُنفـذ خـلال المناسـبات الدبلوماسـية أو الرسـمية، مثـل الاسـتقبالات، حفـلات التوقيـع، زيـارات الوفـود، وتقـديم أوراق الاعتمـاد. وهـي تعكـس طابعًـا رسـميًا رمزيًـا يراعي التقاليـد، والتسلسـل الهرمي، وسـمات الدولـة أو المؤسسـة. وتُعـد المراسـم واجهـة الدولـة فـي تعاملاتهـا الخارجيـة، كمـا تسـهم فـي تكـريس الاحتـرام المتبـادل بـين الأطراف.[4]

- البروتوكول الدولي (International Protocol)

هـو مجموعـة مـن القواعـد والأعـراف المنظمـة للسـلوك الرسـمي والدبلوماسـي بـين الـدول والمنظمـات الدوليـة. يشـمل البروتوكـول قواعـد الترتيـب، التحيـة، الأسـبقية، المخاطبـة الرسـمية، تنظـيم الاجتماعـات، ترتيـب المقاعـد، العلـم الـوطني، اللبـاس المناسـب، وغيـر ذلـك مـن التفاصـيل التـي تُسـهم فـي الحفـاظ علـى الانضـباط والاحتـرام المتبـادل خـلال الفعاليـات الدوليـة. ويعـد البروتوكول وسيلة لضبط العلاقات وتفادي سوء الفهم أو الإحراج.[5]

[4] ابو عامر، علاء . ٢٠١٠ . البروتوكول الدبلوماسي . مصر : دار الشروق للنشر.
[5] الطفيلي، علي ضاهر. ١٩٨٧ . البروتوكول الدبلوماسي والعمل الدبلوماسي مؤسسة دار الكتاب الحديث.

- العلاقات الدبلوماسية (Diplomatic Relations)

هي العلاقات الرسمية التي تنشأ بين الدول من خلال تبادل السفراء والبعثات الدبلوماسية، وتنظيم اللقاءات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف. وتشكل المراسم والبروتوكول أحد الأطر الأساسية التي تُنظم سلوك الفاعلين في هذا النوع من العلاقات.[6]

الإطار النظري

المبحث الأول: مفهوم المراسم والبروتوكول الدولي وأهميته

يُعد فهم المفاهيم الأساسية لأي مجال من المجالات العلمية حجر الزاوية الذي يبنى عليه تحليل الظواهر ودراستها بشكل منهجي ومنظم. في مجال العلاقات الدولية والدبلوماسية، يتبوأ كل من "المراسم" و"البروتوكول الدولي" مكانة مركزية تُعد الأساس الذي تقوم عليه كافة التفاعلات الرسمية بين الدول والمنظمات الدولية. فالمراسم تتناول الإجراءات والطقوس التي تُنفذ ضمن مناسبات محددة تعكس طابعًا رسميًا، بينما يُعنى البروتوكول بمجموعة القواعد والأعراف التي تضبط تلك الإجراءات وتحدد آليات التواصل والتنظيم بين الأطراف المختلفة.

تأتي أهمية دراسة هذين المفهومين من الدور الحاسم الذي يلعبانه في ضمان انسيابية العلاقات الدبلوماسية، والحفاظ على الاحترام المتبادل بين الدول، فضلاً عن تعزيز الصورة الرسمية والرمزية لكل دولة في المحافل الدولية. لذلك، فإن التعرف على طبيعة المراسم والبروتوكول، وفهم تاريخ تطورهما، يمثل ضرورة لفهم أعمق لآليات العمل الدبلوماسي وأدواته الحديثة، وهو ما ستتناوله فصول هذا المبحث الأول بشكل موسع ودقيق.[7]

---

[6] الكتيبات الارشادية. ٢٠١٤ موجز الدليل الدبلوماسي للبروتوكول والاتكيت ، الطبعة الأولى. قطر:

[7] ثنيان، سعيد عدنان ٢٠١٩، كراسة خاصة عن دورة المراسم والبروتوكول وآداب السلوك الرسمي الاتيكيت في بيئة العمل ، دورة بروتوكول وتنمية. فلسطين.

المطلب الأول: تعريف المراسم والبروتوكول الدولي

تُعتبر المراسم والبروتوكول الدولي من الركائز الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الدولية والديبلوماسية الحديثة، حيث تنظم هذه المفاهيم سلوكيات الأفراد والوفود المشاركة في الفعاليات الرسمية بما يضمن تحقيق الانضباط والاحترام المتبادل. تُعرف المراسم على أنها مجموعة من الإجراءات المنظمة والطقوس الرسمية التي يتم تنفيذها في المناسبات المختلفة، والتي تحمل في طياتها رموزًا ودلالات تعكس هوية الدولة وثقافتها السياسية والاجتماعية. وتُستخدم المراسم ليس فقط لتنظيم سير الأحداث، بل لتوصيل رسائل رمزية تعبر عن مكانة الدولة ومكانة الشخصيات المشاركة، مما يجعلها عنصرًا لا غنى عنه في بناء الصورة الرسمية للدول على المستوى الدولي.

أما البروتوكول الدولي، فهو مجموعة من القواعد والتقاليد التي تنظم السلوك الرسمي بين الدول والمنظمات، وهو يشمل جوانب متعددة من الحياة الدبلوماسية كترتيب الجلوس، آداب المخاطبة، تنظيم الاجتماعات، ترتيبات الاستقبال والتوديع، وغيرها من الإجراءات التي تضمن حسن سير الفعاليات الرسمية. يهدف البروتوكول إلى خلق بيئة متجانسة تسمح للدول بالتواصل ضمن إطار يحفظ الاحترام المتبادل ويقلل من فرص الخلافات أو سوء الفهم التي قد تضر بالعلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف.[8]

يرتبط أصل المراسم والبروتوكول بتاريخ طويل من الممارسات التقليدية التي يعود بعضها إلى الحضارات القديمة مثل مصر الفرعونية وبلاد الرافدين، حيث كانت القبائل والعشائر تمارس قواعد وأعرافًا تضبط العلاقات الاجتماعية والسياسية بين أعضائها. هذه الأشكال المبكرة من المراسم تعكس أهمية تنظيم العلاقات بين الأطراف لضمان الاحترام والالتزام بالتقاليد، وهو

[8] بيدوكان، نورالدين و الرفيق عبد الواحد ٢٠١٥ قواعد البروتوكول الدبلوماسي و الاتيكيت. ٢٥ مارس. https://errafikabdalwahid.blogspot.com/2015/03/blog-post_85.html.

ما تطور مع مرور الزمن ليشمل التفاعل بين الدول، خاصة مع نشأة الدولة الحديثة وازدياد تعقيد العلاقات الدولية.

مع تطور العلاقات الدولية، أخذ البروتوكول الدولي يتشكل تدريجيًا ليصبح نظامًا متكاملاً يضبط تفاصيل دقيقة جداً في التعاملات الرسمية، مثل ترتيب حضور الشخصيات حسب مناصبهم، كيفية توجيه الخطاب الرسمي، أو حتى نوع الملابس المناسبة لكل مناسبة. ويُنظر إلى هذه التفاصيل على أنها ليست مجرد شكلية، بل كأدوات استراتيجية تساعد في التعبير عن الاحترام والهيبة، وتجنب الإحراج الذي قد ينعكس سلباً على العلاقات السياسية والدبلوماسية.[9]

بالإضافة إلى دوره في تنظيم التفاعلات الرسمية، يُعد البروتوكول الدولي وسيلة فعالة لتعزيز السلام والتفاهم بين الدول، إذ إنه يوفر إطارًا من القواعد الموحدة التي تحكم التفاعل بين ثقافات مختلفة، مما يسهل الحوار ويقلل من النزاعات التي قد تنشأ عن اختلاف الأعراف والعادات. ولهذا السبب، تحظى الدراسات المتعلقة بالبروتوكول وأصوله باهتمام كبير في مجال العلاقات الدولية والدبلوماسية، إذ إنها تسلط الضوء على الوسائل التي تُمكن الدول من التواصل بفعالية واحترام.

لذا يتضح أن المراسم والبروتوكول الدولي يتجاوزان كونهما مجرد قواعد شكلية أو تقاليد قديمة، بل يشكلان أدوات أساسية في تحقيق التفاهم الدولي وتنظيم العلاقات الرسمية بشكل يضمن الاحترام والكرامة بين الدول. ويصبح الالتزام بهذه القواعد من عوامل نجاح العلاقات الدولية، ويعكس مدى التزام الدول بالمبادئ الدبلوماسية والتعاون الدولي، مما يبرر أهمية

[9] حسين خليل ٢٠١١ المراسم والتشريفات الدبلوماسية وقواعد اللياقة والمجاملة ، الجزء الثاني. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

دراستهما بشكل معمق لفهم آليات العمل الدبلوماسي وإدارة المناسبات الرسمية على المستوى الدولي.[10]

المطلب الثاني: تاريخ تطور البروتوكول الدولي

لقد مرّ البروتوكول الدولي بمراحل طويلة ومعقدة من التطور التاريخي، ابتداءً من كونه مجموعة غير مكتوبة من الأعراف والتقاليد الاجتماعية، إلى أن أصبح نظامًا دقيقًا من القواعد القانونية والسياسية التي تضبط التفاعلات الرسمية بين الدول والبعثات الدبلوماسية. ولم يكن ظهور البروتوكول الدولي وليد العصر الحديث، بل إن جذوره تمتد إلى الحضارات القديمة التي مارست أشكالًا أولية من التنظيم البروتوكولي، تعكس الفهم المبكر لأهمية الرمزية في العلاقات بين الكيانات السياسية، مثل مراسم الاستقبال، تبادل الهدايا، أو ترتيب المقاعد في المناسبات الكبرى.

في الحضارة المصرية القديمة وبلاد ما بين النهرين، نجد دلائل على وجود نظم تشريفات دقيقة تُمارس في القصور الملكية والمعابد، وقد وُثقت بعض هذه المراسم على جدران المعابد والنقوش. كذلك كان للفرس واليونان والرومان نظمهم الخاصة في التعامل مع الملوك والمبعوثين، حيث كانت الصياغة اللفظية، وحركات الجسد، واللباس، جزءًا من أدوات الاتصال السياسي. كما تميزت الحضارات العربية والإسلامية خلال العصور الوسطى بأنظمة بروتوكول راقية، خاصة في قصور الخلافة العباسية والفاطمية، حيث كانت الاستقبالات والمراسلات الدبلوماسية تتم وفقًا لأعراف محددة تنمّ عن احترام المكانة والسيادة.

مع تزايد التفاعل بين الممالك الأوروبية في العصور الوسطى، تطلبت العلاقات الدبلوماسية الناشئة نمطًا من السلوك الرسمي المقبول بين الأطراف، غير أن هذه الممارسات بقيت متباينة

[10] . سلامة، السفير عبد القادر ١٩٧٧ قواعد السلوك الدبلوماسي المعاصر ، الطبعة الأولى القاهرة: دار النهضة العربية.

وتعتمد على السياق المحلي أو الأعراف الثقافية لكل دولة. ولم تكن هناك قواعد موحدة تضبط آداب التعامل، مما أدى إلى الكثير من الحوادث الدبلوماسية وسوء الفهم، بسبب التنافس على الأسبقيات والتشريفات. هذا التباين التاريخي كان محفزًا أساسيًا نحو تقنين البروتوكول الدولي وتوحيده، لضمان احترام كل دولة لمكانة الأخرى.

وكان مؤتمر فيينا لعام 1815 أول مبادرة أوروبية جادة نحو تقنين البروتوكول الدبلوماسي. وقد جاء هذا المؤتمر في أعقاب هزيمة نابليون، وجمع ممثلي القوى الكبرى بهدف إعادة تنظيم أوروبا سياسيًا وجغرافيًا. ضمن مداولات المؤتمر، اتفق المشاركون على وضع قواعد منظمة للتراتبية الدبلوماسية، فتم تحديد رتب السفراء والوزراء والمفوضين، وتوزيعهم بناءً على الأسبقية الزمنية لتقديم أوراق الاعتماد وليس وفقًا لقوة الدولة أو حجمها، ما شكّل تحولًا نوعيًا في منطق التعامل بين الدول، إذ ساوى بين الكيانات الكبيرة والصغيرة في بعض الجوانب البروتوكولية.[11]

واصل البروتوكول الدولي تطوره خلال القرن التاسع عشر مع بروز مفاهيم السيادة والاستقلال، وتوسّع التمثيل الدبلوماسي نتيجة الاستعمار ونمو العلاقات التجارية. إلا أن الحاجة إلى وضع إطار قانوني موحد وعالمي زادت بعد الحربين العالميتين، حيث برزت منظمات دولية كعصبة الأمم ثم الأمم المتحدة، وصار التمثيل الدبلوماسي أكثر شمولاً، واحتاجت الدول إلى مرجع قانوني موثوق ينظم العلاقات الدبلوماسية ويحد من التعارضات البروتوكولية.

وجاءت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961 لتسد هذه الفجوة التاريخية، حيث تعد أبرز وثيقة دولية تُنظّم شؤون البروتوكول والعلاقات الدبلوماسية. فقد وضعت الاتفاقية قواعد واضحة بشأن إنشاء البعثات الدبلوماسية، تعيين السفراء، منح الحصانات، تنظيم

[11] شكري، عبد المجيد. ٢٠١٢ فنون العلاقات العامة الحديثة وقواعد الاتيكيت والبروتوكول. دار الفكر العربي.

صلاحيات الممثلين، وغيرها من القضايا الحساسة في العمل الدبلوماسي. وقد اعتمدتها الأغلبية الساحقة من دول العالم، مما جعلها مرجعية عالمية في العلاقات الدولية. لم تعد قواعد البروتوكول مجرد أعراف بل أصبحت قوانين ملزمة تُطبَّق على الجميع وتُحتَرم في المحافل الدولية.

وبالإضافة إلى تنظيم العلاقات الرسمية، عملت الاتفاقية على تكريس مفاهيم مثل المعاملة بالمثل وعدم التدخل والاحترام المتبادل، وهي مفاهيم بروتوكولية في جوهرها، لكنها تحمل أبعادًا قانونية وأخلاقية تعزز من الاستقرار في العلاقات الدولية. كما ساعدت في الحد من الفوضى البروتوكولية التي كانت تخلق أزمات دبلوماسية بسبب الفهم المتباين أو المبالغ فيه لأشكال المجاملة والتراتبية.

يُفهم البروتوكول الدولي اليوم بوصفه مزيجًا من التاريخ، والثقافة، والسياسة، والقانون. فقد تطورت قواعده من ممارسات رمزية تقليدية إلى أدوات استراتيجية لإدارة العلاقات بين الدول، ما جعله ركنًا أساسيًا من أركان الدبلوماسية المعاصرة. وهذا التطور يُبرز الدور الحيوي للبروتوكول ليس فقط في المظاهر الشكلية، بل أيضًا في ضمان احترام السيادة، وتسهيل التفاهم الدولي، وبناء علاقات متوازنة قائمة على التنظيم والتقدير المتبادل.[12]

المطلب الثالث: أهمية البروتوكول الدولي في العلاقات الدولية

يُعد البروتوكول الدولي أحد الأعمدة الأساسية التي تستند إليها العلاقات الدولية الحديثة، إذ يؤدي دورًا حاسمًا في تنظيم التفاعل بين الدول وممثليها الرسميين من خلال مجموعة من القواعد والإجراءات التي تضبط السلوك الدبلوماسي والمراسم الرسمية. وعلى الرغم من أن البروتوكول يُفهم في الظاهر على أنه مجموعة من الشكليات والرمزيات، إلا أن جوهره يتجاوز

[12] عامر ، علاء ابو ٢٠٠٨ البروتوكول الدبلوماسي القاهرة دار الشروق

المظـاهر ليعبـر عــن مبـادئ سياسـية عميقـة تتعلـق بـالاحترام المتبـادل، والتـوازن فـي المعاملـة، وضمان استقرار العلاقات بين الدول في بيئة دولية معقدة.

مـن أبـرز الأدوار التي يضـطلع بهـا البروتوكـول الـدولي هـو تنظـيم العلاقـات الدبلوماسـية بـين الـدول وفـق أسـس متعـارف عليهـا دوليـاً، ممـا يمنـع حـدوث إسـاءات أو تجـاوزات قـد تـؤثر علـى جـوهر العلاقـات الثنائيـة أو متعـددة الأطـراف. فـاحترام التسلسـل الهرمـي فـي الاسـتقبالات الرسـمية، وترتيـب المقاعـد في الاجتماعـات، وتقـديم أوراق الاعتمـاد وفـق الصـيغ البروتوكوليـة المعتمـدة، كلهـا إجـراءات تبـدو شـكلية، لكنهـا تعكـس احتـرام الدولـة المضـيفة لمكانـة الدولـة الممثلـة، وتُعـد رسـائل سياسية ضمنية تدعم أو تُضعف العلاقات بناء على طريقة تطبيقها.

عـلاوة علـى ذلـك، يسـاهم البروتوكـول الـدولي في تكـريس مبـدأ السـيادة الوطنيـة لكـل دولـة، مـن خـلال الاعتـراف المتبـادل بمكانـة رؤسـاء الـدول والحكومـات والمبعـوثين الدبلوماسـيين علـى قـدم المسـاواة، بغـض النظـر عـن حجـم الدولـة أو قوتهـا الاقتصـادية أو العسـكرية. فحـين يُسـتقبل رئـيس دولـة صـغيرة بـنفس المراسـم التي يُسـتقبل بهـا زعـيم دولـة كبرى، فـإن ذلـك يعكـس التزامـاً بمبـدأ المسـاواة بـين الـدول كمـا تـنص عليـه المواثيـق الدوليـة، ويعـزز الشـعور بالكرامـة الوطنيـة لـدى الشـعوب والـدول، ويقلـل مـن احتماليـة نشـوء خلافـات بسـبب الشـعور بـالتهميش أو التمييز.[13]

يلعـب البروتوكـول كـذلك دورًا مهمًـا في تعزيـز الاحتـرام المتبـادل بـين الـدول، وهـو أحـد المبـادئ الجوهريـة في العلاقـات الدوليـة السـلمية. فـاحترام العـادات الثقافيـة، والدينيـة، والاجتماعيـة للـدول المختلفـة في المراسـم الرسـمية يعكـس تفهمًـا للخصوصـيات الوطنيـة، ويعـزز منـاخ الثقـة والتفـاهم المتبـادل، ممـا يـنعكس إيجابـاً علـى طبيعـة التعـاون السياسـي والاقتصـادي بـين الأطـراف.

[13] ١٥. مجيد، رعد. ١٩٨٦ تقنيات الاتكيت عمان دار كنوز المعرفة.

كمـا أن تجـاوز القواعـد البروتوكوليـة أحيانًـا يُنظـر إليـه كمؤشـر علـى تـدهور العلاقـات أو تعبيـر غير مباشر عن الاحتجاج السياسي.

ومـن الناحيـة العمليـة، فـإن البروتوكـول الـدولي يـوفر بيئـة آمنـة ومنظمـة للتواصـل الدبلوماسـي. فهـو يقلـل مـن احتمـالات حـدوث تـوترات مفاجئـة أو سـوء فهـم فـي المراسـلات أو اللقـاءات الرسـمية، إذ أن الالتـزام بقواعـد محـددة يضـع الجميـع في إطـار موحـد مـن الفهـم والتوقعـات، ممـا يسـهل عمليـة اتخـاذ القـرار، ويسـاهم في إنجـاح المفاوضـات، خاصـة في ظـل التحـديات المعقـدة التي تواجـه النظـام الـدولي. لـذلك، يُعـد البروتوكـول أداة ناعمـة مـن أدوات إدارة العلاقـات السياسـية لا تقل أهمية عن المعاهدات والاتفاقيات.

ويكتسـب البروتوكـول أهميـة خاصـة في ظـل تطـور الدبلوماسـية المعاصـرة، حيـث لـم تعـد العلاقـات تقتصـر علـى الحكومـات فحسـب، بـل شـملت منظمـات دوليـة، وإقليميـة، وشـركات متعـددة الجنسـيات، ومؤسسـات مجتمـع مـدني. وهـذا التوسـع في الفـاعلين الـدوليين اسـتدعى تطـوير بروتوكـولات متنوعـة تراعـي هـذا التعـدد، وتسـعى إلـى تنظـيم التفاعـل بـين جهـات رسـمية وغيـر رسمية بما يحفظ الانسجام والاحترام في اللقاءات والفعاليات الدولية.

فـي ضـوء مـا سـبق، يتضـح أن البروتوكـول الـدولي لا يُعـد مجـرد عنصـر تكميلـي أو ثـانوي فـي العلاقـات الدوليـة، بـل يمثـل ركيـزة أساسـية لإرسـاء قواعـد التعامـل بـين الـدول، وترسـيخ السـيادة، وضـمان الاسـتقرار في بيئـة تتسـم بالحساسـية والتعقيـد. ومـن هنـا، فـإن فهـم البروتوكـول وتطبيقـه بشـكل دقيـق هـو مـن متطلبـات الاحتـراف في العمـل الدبلوماسـي، وهـو مـا يجعـل تدريبـه وتعليمـه جزءًا لا يتجزأ من إعداد الكوادر السياسية والدبلوماسية في جميع دول العالم.[14]

[14] محمد عبد الغني هلال ٢٠١١ . البروتوكول والمراسيم القاهرة: مركز تطوير الاداء.

المبحث الثاني: مكونات وأسس البروتوكول الدولي

يُعد البروتوكول الدولي منظومة متكاملة من القواعد والإجراءات الرسمية التي تحكم السلوك والتعامل في العلاقات الدبلوماسية والأنشطة الرسمية بين الدول. وهو لا يقوم على العشوائية أو التقديرات الفردية، بل يرتكز على مكونات محددة وأسس راسخة تُستمد من الأعراف الدولية، والمواثيق الدبلوماسية، والتقاليد الثقافية، ما يمنحه طابعًا رسميًا وقانونيًا في آنٍ واحد. وتُسهم هذه المكونات في توجيه الممارسات السياسية والرمزية التي تتبعها الدول خلال التفاعل فيما بينها، بحيث تضمن اتساق السلوك الدبلوماسي، وشفافيته، واحترامه للسيادة والخصوصيات الثقافية لكل طرف.

ومن خلال هذه الأسس، يحقق البروتوكول الدولي وظائفه الجوهرية في تنسيق اللقاءات الدولية، وتنظيم الزيارات الرسمية، وترتيب المراسم، وتحديد الأسبقيات، وضبط لغة المخاطبات والاتصالات بين ممثلي الدول، بحيث تُدار العلاقات في إطار من المهنية والانضباط الرمزي الذي يعكس هيبة الدولة ويحافظ على مصالحها. كما أن فهم هذه المكونات يُعد ضرورة حتمية للعاملين في الشأن الدبلوماسي والعلاقات الدولية، إذ يُمكّنهم من قراءة الرسائل السياسية غير المباشرة، والتصرف وفق ما تمليه مقتضيات الأعراف دون أن يقعوا في محاذير دبلوماسية أو إساءات بروتوكولية.

وفي هذا المبحث، سيتم التطرق إلى أهم مكونات البروتوكول الدولي من حيث البنية التنظيمية والمفاهيم الأساسية، بالإضافة إلى الأسس التي يقوم عليها من ناحية التسلسل في المراسم، والتراتبية في المعاملة، وطبيعة الرموز الرسمية المستخدمة. كما سيتم تناول الضوابط التي تحكم تطبيق البروتوكول في السياقات المختلفة، بما في ذلك المناسبات الدولية، والقمم

الرسمية، والاستقبالات الدبلوماسية، لتكوين صورة شاملة حول كيفيّة بناء وتطبيق هذا النظام الدقيق الذي يُعد العمود الفقري للعمل الدبلوماسي المعاصر.[15]

المطلب الأول: قواعد الأسبقية والترتيب في البروتوكول الدولي

تُعد قواعد الأسبقية والترتيب من أبرز عناصر البروتوكول الدولي، وتمثل البنية التنظيمية التي تُبنى عليها مختلف مظاهر السلوك الرسمي والدبلوماسي في اللقاءات والمناسبات الدولية. هذه القواعد ليست مجرد ترتيبات شكلية، بل هي تجليات مرئية للتوازن بين السيادة والتمثيل والمكانة السياسية في العلاقات الدولية. فالأسبقية، التي تعني ترتيب الأشخاص أو الدول بحسب مواقعهم أو مناصبهم، تُعدّ في البروتوكول الدولي لغة رمزية تعكس الاحترام المتبادل، وتُجنب سوء الفهم الذي قد يترتب عن إخلال بالتراتبية أو إغفال لأبعاد الرمزية الرسمية.

ويُبنى مفهوم الأسبقية في السياق الدبلوماسي على عدة أسس، من أهمها التسلسل الهرمي للمناصب، والأقدمية في التمثيل الدبلوماسي، والترتيب الأبجدي للدول، خصوصاً في المؤتمرات الدولية التي تجمع ممثلين من بلدان متعددة. ومن حيث التطبيق، يتم ترتيب الرؤساء والملوك ورؤساء الحكومات وفق بروتوكول صارم يحدد من يجلس أولاً، ومن يتحدث أولاً، ومن يدخل قاعة الاستقبال أولاً. وتراعي هذه القواعد معايير دقيقة، بحيث لا تُخضع العلاقات الدبلوماسية للاجتهادات الفردية، بل لضوابط متفق عليها دولياً.

ومن أبرز المظاهر التي تتجلى فيها قواعد الأسبقية هو ترتيب الجلوس في المؤتمرات والولائم الرسمية، إذ يتم توزيع المقاعد بشكل دقيق، يأخذ بعين الاعتبار المنصب الرسمي، الدولة الممثلة، والأهمية الرمزية للمناسبة. فالجلوس إلى يمين رئيس الدولة أو رئيس الجلسة يُعد موقعاً شرفياً من الدرجة الأولى، يليه الجلوس إلى يساره، وهكذا تدريجياً. وفي بعض الثقافات،

---

[15] . معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية. ٢٠١٣ البروتوكول الدبلوماسي ، قواعده ، اصوله ، تطبيقاته. فلسطين مؤسسة ابداع للابحاث والدراسات والتدريب.

تُعد الجهة اليمنى تقليدياً ذات قيمة رمزية أكبر من اليسرى، بينما في أخرى تُراعى الاعتبارات الثقافية الخاصة. ولذا فإن فهم هذه التفاصيل يمثل مهارة بروتوكولية أساسية يجب أن يتحلى بها منظمو اللقاءات الدولية.

إلى جانب ترتيب الجلوس، تلعب أولوية الحضور والمصافحة وتقديم المتحدثين دورًا بارزًا في التعبير عن قواعد الأسبقية. فالشخصيات ذات المناصب العليا تُستقبل أولًا، وتُخصص لها مراسم ترحيب خاصة، وتُعطى الكلمة قبل غيرها. أما في حال وجود وفود متعددة، فإن ترتيب إلقاء الكلمات يُحدد إما وفق التسلسل البروتوكولي، أو الأبجدية، أو حسب الترتيب المتفق عليه مسبقاً بين الأطراف. هذا الترتيب يضفي طابعًا رسمياً على الحدث، ويمنع التداخلات أو الإرباك، كما يُسهم في إبراز الاحترام المتبادل بين الممثلين الدبلوماسيين.

وتأخذ قواعد الأسبقية طابعًا أكثر حساسية حين يتعلق الأمر بالدول التي تجمعها علاقات سياسية متوترة، أو التي تُولي قيمة كبيرة للرموز والبروتوكولات، كما هو الحال في العالم العربي أو في دول شرق آسيا. في هذه السياقات، فإن أي إخلال – ولو بسيط – في ترتيب الجلوس أو أسبقية المصافحة، قد يُفسر على أنه تجاهل سياسي أو إهانة دبلوماسية، مما قد يؤدي إلى تبعات غير مرغوبة. لذلك، يُشدد المختصون في البروتوكول الدولي على ضرورة معرفة الخلفية الثقافية والسياسية لكل دولة مشاركة في مناسبة رسمية.

من جانب آخر، تُعبر قواعد الأسبقية عن "العدالة الرمزية" بين الدول، خصوصًا في المحافل الدولية متعددة الأطراف. فحينما تُرتب الدول وفقاً لأبجديتها، وليس وفق حجمها الاقتصادي أو قوتها العسكرية، فإن هذا يُعزز من مبدأ المساواة بين الدول، ويُجسد روح ميثاق الأمم المتحدة التي تقوم على احترام سيادة الدول بغض النظر عن اختلافاتها. هذه الرمزية تعكس

فلسفة البروتوكول الذي لا يهدف فقط إلى تنظيم السلوك، بل إلى تأكيد المفاهيم السياسية الكبرى كالتكافؤ والاعتراف المتبادل.

كما أن هذه القواعد تمتد لتشمل البروتوكولات العسكرية، والتحية الرسمية، والمراسم الدينية والدستورية، حيث تتخذ أشكالًا دقيقة في المظهر والزي والترتيب الزمني للأحداث. وتكمن أهمية هذه المراسم في قدرتها على نقل رسائل غير مباشرة بين الدول، مثل إظهار الاحترام، أو تعزيز العلاقات، أو حتى التعبير عن مواقف سياسية بوسائل غير تصادمية.

وباختصار، فإن قواعد الأسبقية والترتيب ليست مجرد إجراءات تنظيمية، بل هي أدوات استراتيجية ناعمة في يد الدولة، تُستخدم لصياغة انطباعات، وبناء صور ذهنية، وتوجيه الرسائل الدبلوماسية من دون الحاجة إلى كلمات. إن فهم هذه القواعد وتطبيقها بدقة لا يعكس فقط مهنية الجهات الدبلوماسية، بل يعزز من موقع الدولة وفاعليتها في الساحة الدولية، ويُجنبها الوقوع في أخطاء شكلية قد تتحول إلى أزمات سياسية غير محسوبة.[16]

المطلب الثاني: القواعد والإجراءات البروتوكولية في الفعاليات الرسمية

تُعد القواعد والإجراءات البروتوكولية في الفعاليات الرسمية الركيزة الأساسية التي يُبنى عليها نجاح أي مناسبة دبلوماسية أو حدث دولي رفيع المستوى. فهذه القواعد لا تقتصر على الجانب الشكلي أو التنظيمي فحسب، بل تعكس احترام الدولة المنظمة للوفود الزائرة، وتُجسد مدى التزامها بالأعراف الدولية وتقاليد العلاقات الدبلوماسية. ومن ثم فإن تطبيق هذه الإجراءات بدقة يُعد مؤشراً على المهنية السياسية والرقي المؤسسي، كما أنه يسهم في بناء الانطباع الإيجابي للدولة المضيفة ويعزز من مصداقيتها على الساحة الدولية.

---

[16] . نجوى حجار ٢٠١٩ اصول البروتوكول وفن الاتكيت شبكة الوافي ، شبكة المعلومات شبكة مدرسة الاتكيت). قواعد - الذوق - والبروتوكول ٢٠٢١. https://nasihah.net

تبدأ هذه الإجراءات عادة من الاستقبال الرسمي للوفود، والذي يُعد أول محطة تعكس مدى دقة وجدية الدولة المضيفة في تنظيم الفعالية. ويشمل ذلك ترتيب الاستقبال في المطار، وجود ممثل رسمي للاستقبال، إعداد السجادة الحمراء، تحية العلم أو النشيد الوطني، وتحديد من سيكون على رأس المستقبلين. يُراعى في هذا السياق تسلسل البروتوكول المتعلق برتبة الضيوف، وتقديمهم وفق الأسبقية، وإحاطتهم بالاحترام الكامل مع مراعاة الخلفية الثقافية والدينية لكل وفد، خاصة في الحالات التي تستضيف فيها الدول وفودًا من حضارات متعددة.

وفيما يتعلق بـ تنظيم الاجتماعات الرسمية، فإن البروتوكول يحدد بدقة آلية ترتيب المقاعد ((seating arrangement، وتوزيع الأدوار، وتحديد من يفتتح الجلسة، ومن يتحدث أولاً، إضافة إلى تفاصيل دقيقة كنوعية الضيافة، وترتيب العلم الوطني والدولي، ومكان تواجد المترجمين. ويُراعى أيضاً التوازن بين التمثيل الرمزي والفعلي للدول، وتجنب أي تصرف قد يُفسر على أنه تقليل من شأن طرف معين، كتأخير الوفد أو عدم وضع علمه، أو تقديم أحد ممثلي الدول الأخرى عليه.

من الجوانب البروتوكولية ذات الأهمية الرمزية الكبيرة تبادل الهدايا الرسمية، والذي يُعد تقليدًا متجذرًا في العلاقات الدولية، يحمل دلالات الاحترام والتقدير المتبادل. ويتم هذا التبادل وفق ضوابط دقيقة تشمل اختيار الهدية المناسبة من حيث النوع والقيمة الثقافية، وموعد تقديمها، والجهة التي تستلمها. وتُراعى في ذلك الجوانب الأخلاقية والدبلوماسية، مثل الامتناع عن تقديم الهدايا التي قد تُفسر على أنها محاولة للتأثير السياسي، أو التي تحمل رموزًا دينية أو سياسية قد تُسيء إلى متلقيها. وفي أغلب الحالات، يتم التنسيق المسبق بين الجهات المعنية لتفادي أي تجاوز غير مقصود.

أما المراسلات الرسمية، فهي تمثل أحد أقدم وأدق أشكال التواصل الدبلوماسي الذي يخضع لقواعد بروتوكولية صارمة من حيث الصياغة، والأسلوب، والتسلسل الإداري. وتشمل هذه المراسلات الدعوات الرسمية، مذكرات التفاهم، خطابات الاعتماد، والردود الدبلوماسية. ويتطلب إعدادها مهارة لغوية وقانونية عالية، إضافة إلى المعرفة الدقيقة بالألقاب الرسمية والتراتبية. وغالبًا ما تمر هذه المراسلات عبر القنوات الدبلوماسية التقليدية مثل السفارات ووزارات الخارجية، لضمان صحتها وشمولها للجانب الرسمي الكامل.

وتتمثل أهمية هذه الإجراءات في أنها تُجنب الوقوع في أخطاء بروتوكولية قد تُفسر بشكل سلبي أو تُحدث توتراً دبلوماسياً غير مبرر. فمثلاً، التأخير في إرسال دعوة رسمية أو تجاهل أحد الأعلام في منصة رسمية قد يُفهم على أنه إساءة. لذلك، تعتمد الدول عادة على خبراء مختصين في البروتوكول لتنظيم كل التفاصيل، ويُطلب من كل المشاركين الالتزام الصارم بالإجراءات المعتمدة. كما تُصدر العديد من وزارات الخارجية أدلة رسمية تحتوي على إرشادات دقيقة تتعلق بالبروتوكول في المناسبات الدولية.

وباختصار، فإن نجاح الفعاليات الرسمية لا يُقاس فقط بالمخرجات السياسية أو الإعلامية، بل أيضاً بمستوى الالتزام بالإجراءات البروتوكولية الدقيقة. إذ تعكس هذه الإجراءات احترام الدولة المضيفة لزوارها، وتُظهر قدرتها على تمثيل نفسها ومصالحها في السياقات الدولية بأقصى درجات اللياقة والاحتراف. ولهذا السبب، فإن الإلمام بهذه القواعد يُعد ضرورة لأي مسؤول أو موظف يعمل في الحقل الدبلوماسي أو العلاقات الدولية.[17]

[17] Al Tafeeli, Ali Daher. 1987. albrutukul aldiblumasiu waleamal aldiblumasi [Diplomatic Protocol and Diplomatic Work]. Dar Al Kitab Al Hadith Foundation.

المطلب الثالث: الرموز الوطنية ودورها في البروتوكول الدولي

تُعد الرموز الوطنية من أهم أدوات التعبير عن السيادة والانتماء والهوية في العلاقات الدولية، وتمثل ركيزة أساسية في الممارسات البروتوكولية الحديثة. إذ تلعب هذه الرموز دوراً محورياً في نقل رسائل غير لفظية تعكس تاريخ الدولة وقيمها ومكانتها بين الأمم. وتشمل هذه الرموز: الأعلام، الشعارات الرسمية، النشيد الوطني، الملابس التقليدية، والأوسمة، وجميعها تخضع لضوابط بروتوكولية دقيقة لضمان احترامها والتعامل معها بالشكل اللائق، خاصة في المناسبات الرسمية واللقاءات الدبلوماسية الدولية.

يُعتبر العلم الوطني أكثر الرموز تعبيرًا عن السيادة، ويُستخدم في جميع الفعاليات الرسمية سواء داخل الدولة أو خارجها، وفق ترتيبات دقيقة تحدد موضعه وارتفاعه وتسلسله بين أعلام الدول الأخرى. في السياق البروتوكولي، يُعد ترتيب الأعلام على المنصات أو في قاعات الاجتماعات مسألة حساسة تُعنى بها الجهات المختصة، كونه يعكس التقدير المتبادل ويراعي مبدأ المساواة بين الدول. على سبيل المثال، لا يجوز وضع علم دولة في موضع أدنى من علم دولة أخرى في اجتماع دولي رسمي، ويجب مراعاة ترتيب الأبجدية الدولية أو المراسم المتفق عليها سلفًا.

أما الشعارات الوطنية، كالشعار الرسمي للدولة أو الرمز الرئاسي، فتُستخدم غالبًا على الوثائق الرسمية، لوحات المؤتمرات، المنصات الخطابية، والهدايا البروتوكولية. وتُعد هذه الشعارات تعبيرًا عن السلطة والشرعية، وبالتالي يُعد استخدامها الخاطئ أو تجاهلها في المحافل الدولية تقصيرًا قد يُفهم على أنه تقليل من احترام الدولة المعنية. كما أن بعض الدول تحرص على استخدام أختامها أو نقوشها التاريخية على الهدايا أو المستندات المقدمة للوفود كنوع من التأكيد على رمزية السيادة.

تلعب الملابس الرسمية والتقليدية أيضًا دورًا بارزًا في التعبير عن هوية الدولة ضمن السياق البروتوكولي. فعند استقبال رؤساء الدول أو في الاحتفالات الوطنية، يُلاحظ أن القادة والدبلوماسيين يرتدون الزي التقليدي أو الرسمي كوسيلة للتعبير عن الفخر الوطني والتمسك بالهوية الثقافية. وعلى الجانب الآخر، يجب على الزوار من الدول الأخرى احترام هذه المظاهر، سواء من خلال اختيار الزي المناسب أو الالتزام بقواعد اللباس المتبعة في الفعاليات التي تستضيفها الدول ذات الأعراف المحافظة أو ذات التقاليد الرسمية الصارمة.

من ناحية أخرى، تُعتبر الموسيقى الوطنية والنشيد الرسمي جزءًا لا يتجزأ من البروتوكول الدولي، حيث يتم عزفها في لحظات دقيقة مثل بدء الاجتماعات، الاستقبالات الرسمية، أو أثناء رفع الأعلام. وتفرض الأعراف الدولية ضرورة الوقوف احترامًا للنشيد الوطني للدولة المضيفة أو الضيف، وتُعد أي مخالفة لذلك مساسًا برمزية الدولة. ولذا تولي الجهات الدبلوماسية أهمية كبيرة للتنسيق الموسيقي المسبق والتأكد من صحة النشيد وموقع تشغيله.

إضافة إلى ما سبق، فإن الأوسمة والرموز الشرفية تُمنح في كثير من الأحيان ضمن المناسبات البروتوكولية تعبيرًا عن الامتنان أو التقدير الرسمي. وقد تُمنح هذه الرموز إلى شخصيات أجنبية كنوع من تكريم الدولة المضيفة لهم، ويخضع ذلك لإجراءات دقيقة تتضمن موافقة الجهات العليا، وتحديد المناسبة، وصيغة الإعلان الرسمي. ويتطلب تسليم الأوسمة الالتزام الكامل بالبروتوكولات الخاصة بطريقة تقديمها، وعبارات الشكر، والتوثيق الرسمي للحدث.

يمكن القول إن الرموز الوطنية لا تقتصر على بعدها الرمزي أو الثقافي، بل تمثل أدوات فاعلة في الأداء البروتوكولي، إذ تُجسد السيادة وتؤسس للشرعية، وتُسهم في ترسيخ الاحترام المتبادل بين الدول. ولذلك، فإن أي تجاهل أو إساءة في استخدامها أو ترتيبها يُعد خطأ دبلوماسيًا قد تكون له تبعات حساسة، ولهذا تحرص الجهات المختصة في وزارات الخارجية والدواوين الملكية

والرئاسية على صياغة دلائل بروتوكولية دقيقة تحدد كيفية استخدام هذه الرموز في السياقات الدولية المختلفة.[18]

المبحث الثالث: تحديات تطبيق البروتوكول الدولي و أثره في العلاقات المعاصرة

يُعد البروتوكول الدولي اليوم أحد الركائز الأساسية لتنظيم العلاقات الدبلوماسية والتفاعلات الرسمية بين الدول، إذ يمثّل الإطار المرجعي الذي تستند إليه الإجراءات والمراسم في السياقات السياسية، والدبلوماسية، والثقافية. ورغم وضوح القواعد وتراكم الخبرات الدولية في هذا المجال، إلا أن التحولات السياسية والاقتصادية المتسارعة، والتداخل الثقافي العالمي، والتطورات التكنولوجية الراهنة، قد أفرزت جملة من التحديات التي تعيق التطبيق السلس والمنضبط للبروتوكول الدولي في الواقع العملي.

تتجلى أبرز التحديات في التفاوت الثقافي والتقاليد السياسية المختلفة بين الدول، مما يجعل من الصعب أحيانًا توحيد قواعد السلوك أو فهمها على نحو متجانس. فقد يؤدي سوء تفسير أحد الإجراءات البروتوكولية إلى إحداث توتر أو إساءة دبلوماسية غير مقصودة، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى كفاءات بشرية مدرّبة تمتلك الوعي الثقافي والمهارات التفاوضية اللازمة لضمان إدارة العلاقات الرسمية بسلاسة واحترام متبادل.

كما فرضت العولمة وتعدد أشكال الفعاليات متعددة الأطراف – كالمؤتمرات الدولية، ومنتديات التعاون، والقِمم الإقليمية – نمطًا جديدًا من التحديات البروتوكولية، يتمثل في تنسيق أسبقيات الحضور، وتنظيم الجلوس، ومراعاة الخصوصيات السياسية والدبلوماسية للدول المشاركة، فضلاً عن إدارة التفاعلات الإعلامية والتقنية في ظل تطور وسائل الاتصال الرقمي

[18] Guidebooks. 2014. mujiz aldalil aldiblumasii lilburutukul walaitkit , altabeat alawlaa [Summary of the Diplomatic Guide to Protocol and Etiquette, First Edition]. Qatar: Diplomatic Institute, Ministry of Foreign Affairs.

والبث المباشر. كل ذلك يجعل من البروتوكول أداةً أكثر حساسية وتعقيداً مما كان عليه في العقود الماضية.

من جهة أخرى، أصبح لوسائل الإعلام والرأي العام دور بارز في رصد البروتوكولات وتقييمها، مما زاد من حجم الضغط الواقع على المؤسسات المعنية بتنظيم العلاقات الرسمية. فهفوة بسيطة في رفع علم دولة، أو تقديم ضيافة غير ملائمة، قد تتحول إلى أزمة دبلوماسية أو جدل دولي واسع في ظل سرعة نقل المعلومات وتضخيمها.

انطلاقًا مما سبق، يسعى هذا المبحث إلى تحليل أبرز التحديات التي تواجه تطبيق البروتوكول الدولي في ظل البيئة المعاصرة، واستكشاف مدى تأثيرها على استقرار العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف، إضافةً إلى مناقشة ضرورة التوازن بين التقاليد البروتوكولية الراسخة ومتطلبات الواقع المتغير. كما سيتم التطرق إلى أهمية تطوير المهارات والكفاءات الدبلوماسية القادرة على التعامل مع هذه المتغيرات بكفاءة عالية تضمن الحفاظ على هيبة الدولة ومصالحها في المحافل الدولية.[19]

المطلب الأول: التحديات الثقافية والسياسية في تطبيق البروتوكول الدولي

يمثل البروتوكول الدولي إطارًا موحدًا لتنظيم العلاقات الرسمية بين الدول، إلا أن تطبيقه العملي يصطدم بعدد من التحديات، في مقدمتها التباينات الثقافية والسياسية بين الشعوب. فعلى الرغم من وجود اتفاقيات دولية وأعراف دبلوماسية متعارف عليها، فإن لكل دولة خصوصيات ثقافية وتاريخية واجتماعية تشكل خلفية مميزة لكيفية ممارستها للمراسم والبروتوكول. ويظهر ذلك بوضوح في اختلاف التصورات حول مفاهيم المجاملة، الهيبة،

[19] Bidukan, Nour El Din and Al Rafiq, Abdul Wahid. 2015. “Rules of Diplomatic Protocol and Etiquette”. March 25. https://errafikabdalwahid.blogspot.com/2015/03/blogpost_85.html .

اللباقة، والتقدير، مما يفرض على الجهات المنظمة للأحداث الرسمية التعامل بحذر ووعي عند التخطيط والتنسيق للمناسبات متعددة الجنسيات.

من أبرز التحديات الثقافية، الاختلاف في دلالات الإشارات، وطبيعة التواصل غير اللفظي، وطريقة تقديم التحية، أو ترتيب الجلوس والتحدث، والتي قد تحمل معاني متباينة من ثقافة لأخرى. فعلى سبيل المثال، ما يُعد تصرفًا مهذبًا في ثقافة معينة قد يُفهم على أنه تصرف بارد أو غير لائق في ثقافة أخرى، مما قد يؤدي إلى سوء فهم أو حتى حرج دبلوماسي. وفي هذا السياق، يتعين على الجهات المنظمة أن تكون ملمة بثقافات الضيوف وسياقاتهم الحضارية حتى يتم احترام الحساسيات الثقافية بما يعزز بيئة الاحترام المتبادل.

أما من الناحية السياسية، فإن العلاقات المتقلبة بين الدول، واختلاف الأنظمة السياسية، والتوازنات الإقليمية، غالبًا ما تنعكس على تفاصيل تنفيذ البروتوكول. فبعض الدول قد ترفض الجلوس إلى جانب دول أخرى بسبب خلافات سياسية، أو قد تتحفظ على رفع علم معين، أو تتردد في استقبال وفود تمثل حكومات لا تعترف بها رسميًا. ومن هنا، يصبح البروتوكول أداة ذات طابع سياسي بامتياز، يُستخدم أحيانًا لتمرير رسائل ضمنية أو لإظهار مواقف دبلوماسية غير معلنة.

وتزداد هذه التحديات حدة عند تنظيم فعاليات تضم أطرافًا متعددة من خلفيات ثقافية وسياسية متباينة، كالقِمم الدولية أو المؤتمرات الإقليمية، حيث يصبح من الضروري مراعاة الترتيب البروتوكولي بدقة، دون المساس بمكانة أي دولة أو استثنائها بشكل يُفهم كإهانة سياسية. ويظهر ذلك في ترتيب الأسبقيات، واختيار مواقع الجلوس، وصياغة الدعوات، وتحديد المتحدثين، وكلها عناصر لها وزن رمزي يعكس الاعتراف المتبادل والمكانة السياسية.

وتبرز أهمية الخبرة والكفاءة في فرق التشريفات والبروتوكول في مثل هذه المواقف، حيث يُطلب منهم تقديم حلول مرنة تضمن التوازن بين الأعراف الدولية ومتطلبات الواقع السياسي. ففي كثير من الأحيان، يتم اللجوء إلى حلول وسطية مثل تنظيم الجلوس وفق الترتيب الأبجدي الدولي، أو استخدام الشعارات بدلاً من الأعلام الوطنية في بعض المناسبات، وذلك لتفادي الحساسيات السياسية دون الإخلال بالإجراءات الرسمية.

يمكن القول إن التحديات الثقافية والسياسية تمثل أحد أبرز معوقات تطبيق البروتوكول الدولي، وتتطلب مهارات عالية في إدارة العلاقات العامة الدولية، ووعيًا دقيقًا بالتباينات الحضارية والسياسية. كما أن هذه التحديات تبرز الحاجة إلى تطوير نماذج مرنة للبروتوكول تراعي التنوع الثقافي وتحترم المعايير الدولية، بما يسهم في تعزيز جسور التواصل والتفاهم بين الشعوب والدول.[20]

المطلب الثاني: دور البروتوكول الدولي في تعزيز الصورة والدبلوماسية العامة

أصبح البروتوكول الدولي في العصر الحديث لا يقتصر على كونه مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات الرسمية، بل تحول إلى أداة فعّالة من أدوات "الدبلوماسية العامة" و"القوة الناعمة" التي تعتمد عليها الدول لبناء صورتها الإيجابية، وتعزيز حضورها الدولي، وترسيخ مفاهيم الاحترام والمكانة الرمزية في أذهان الشعوب. فكل ممارسة بروتوكولية تنفذ بدقة ورقي، تحمل في طياتها رسائل دبلوماسية غير مباشرة تعكس التنظيم، والاحترام، والحضارة، والرؤية السياسية للدولة المضيفة.

إن مراسم الاستقبال الرسمية، واختيار رموز الدولة بعناية، وتنسيق الألوان واللباس الرسمي، وترتيب كلمات المتحدثين، وتقديم الهدايا الرمزية – كلها عناصر تحمل بعدًا رمزيًا يتجاوز

[20] . Thanyan, Saeed Adnan. 2019. Special booklet on the course of ceremonies, protocol and etiquette of official behavior, etiquette in the work environment, Protocol and Development Course. Palestine

الجانب الشكلي، إلى تشكيل انطباع إيجابي دائم لدى الضيوف والجماهير. ومن خلال هذه الأدوات، تتمكن الدول من إظهار هويتها الثقافية والحضارية، وتقديم نفسها بوصفها دولة مسؤولة ومنفتحة تحترم الأعراف الدولية، مما يعزز مكانتها بين الدول، ويقوي علاقاتها الدبلوماسية.

وفي ظل تصاعد التنافس الدولي على النفوذ، أصبحت الدول تُدرك أن المراسم والبروتوكولات جزء لا يتجزأ من أدوات التأثير في الرأي العام العالمي، سواء عبر تغطيات إعلامية للفعاليات الرسمية، أو من خلال تعليقات الضيوف الدوليين على تجاربهم في بلد معين. ولهذا، تسعى الكثير من الدول إلى بناء طواقم بروتوكول محترفة ومدرّبة، تكون قادرة على نقل رسالة الدولة بذكاء عبر سلوكيات دقيقة ومدروسة، تبدأ من لحظة استقبال الوفود وتنتهي عند وداعهم، مرورًا بكيفية إدارة الحوار والجلوس وتبادل المجاملات.

ومن زاوية الحوكمة الناعمة، يسهم البروتوكول في ترسيخ الثقة وتعزيز بيئة العمل الدبلوماسي، عبر إظهار الانضباط المؤسسي والاحترام المتبادل. كما يلعب دورًا في تسهيل التفاهم بين ممثلي الدول المختلفة، حيث يضمن توفر بيئة رمزية محترمة تحفّز على التفاوض، وتقلل من فرص التوتر الناتج عن سوء الفهم أو التجاوزات غير المقصودة في السلوك أو اللغة أو التفاعل الرسمي. في هذا الإطار، يصبح البروتوكول آلية للوقاية الدبلوماسية وتهيئة الأرضية النفسية والسياسية للتعاون.

كذلك، يشكل البروتوكول جزءًا من سردية الدولة أمام العالم، إذ يعكس قدرتها على التوازن بين الأصالة والحداثة، بين احترام التقاليد والانفتاح على التنوع الثقافي. وهذا يتجلى مثلًا في تنظيم الأحداث الكبرى كالمؤتمرات الإقليمية، أو القمم العالمية، أو المناسبات الرياضية والثقافية، حيث يكون لكل تفصيل بروتوكولي أثر مباشر على انطباع الحاضرين والمتابعين.

فصورة القادة، وطبيعة الضيافة، وتصميم المساحة، كلها رسائل غير لفظية تعزز المكانة الدبلوماسية للدولة.

ومن هنا، فإن فهم البروتوكول الدولي وتطبيقه بحرفية يُعد من مقومات بناء القوة الناعمة، لا سيما في عصر تزداد فيه أهمية الصورة الذهنية، والدبلوماسية العامة، والتأثير الإعلامي. فالدول التي تعي هذا الدور تتعامل مع البروتوكول كأداة استراتيجية، لا كمجرد إجراء رسمي، مما يجعلها أكثر قدرة على تعزيز تحالفاتها، وتوسيع دوائر تأثيرها الناعم، وتحقيق أهدافها السياسية والثقافية والاقتصادية ضمن إطار من الاحترام والمكانة الرفيعة في المحافل الدولية.[21]

المطلب الثالث: الكفاءات والتدريب في مجال البروتوكول الدولي

يُعد البروتوكول الدولي من المجالات التي تتطلب مهارات دقيقة وكفاءات عالية، نظرًا لما ينطوي عليه من تفاصيل تنظيمية وسلوكية تمس جوهر العلاقات بين الدول والمنظمات. فالمسؤول البروتوكولي لا يمثل فقط الجهة التي يعمل لديها، بل يُعد واجهتها الرسمية التي يُقاس عليها مستوى الرقي، والانضباط، والاحترام للقواعد والأعراف الدولية. من هنا، فإن الاستثمار في تأهيل الكوادر البشرية العاملة في هذا الحقل لم يعد خيارًا، بل ضرورة تفرضها طبيعة التفاعلات الدبلوماسية المتسارعة والمعقدة.

تتطلب الممارسة الفعالة للبروتوكول الدولي توفر مجموعة من المهارات المركّبة، من بينها: المعرفة الدقيقة بالقواعد البروتوكولية الدولية، وفهم الثقافات المتعددة، والقدرة على اتخاذ القرار اللحظي السليم في المواقف الحرجة، فضلاً عن امتلاك مهارات التواصل الدبلوماسي، والتحكم في لغة الجسد، واللباقة، وإدارة المناسبات الكبرى. هذه المهارات لا يمكن اكتسابها

[21] Joda, Mahfouz Ahmed. 1996. alealaqat aleamat walatkit [Public Relations and Etiquette], Part 1. Amman: Dar Zahran Publishing House

بالتجربة وحدها، وإنما تحتاج إلى تدريب أكاديمي وعملي ممنهج يستند إلى أفضل الممارسات الدولية.

ومن أجل ضمان جاهزية الأفراد للتعامل مع التحديات الواقعية في هذا الميدان، برزت أهمية إنشاء برامج تدريب متخصصة في البروتوكول الدولي، تُقدم من خلال مؤسسات أكاديمية، وجهات دبلوماسية، ومراكز متخصصة في الشؤون الدولية. وتشمل هذه البرامج وحدات متقدمة في: تنظيم الفعاليات، إدارة الزيارات الرسمية، صياغة المراسلات الدولية، التفاوض بين الثقافات، إضافة إلى تدريبات ميدانية تحاكي سيناريوهات واقعية لمواقف بروتوكولية معقدة.

كما أن التطور التكنولوجي فرض تحديات جديدة على العمل البروتوكولي، لا سيما مع انتشار المؤتمرات الافتراضية والزيارات الرقمية، وهو ما يقتضي إدراج مهارات البروتوكول الرقمي ضمن خطط التدريب، مثل استخدام المنصات الإلكترونية بشكل لائق، وضبط الظهور الإعلامي، وإدارة التفاعل الرسمي عبر الوسائط الجديدة. ومن هذا المنطلق، فإن التدريب المستمر والمتجدد بات ضرورة لمواكبة التحولات الرقمية والبروتوكولية العالمية.

من جهة أخرى، يُمثل توطين الخبرة البروتوكولية وتطويرها محليًا ركيزة لتعزيز السيادة الرمزية والثقافية، حيث تسعى الدول إلى تخريج طواقم بروتوكولية تعكس قيمها الوطنية وتقاليدها العريقة، وتكون في الوقت نفسه قادرة على تمثيل الدولة بكفاءة في المحافل الدولية. ولهذا، فإن برامج التدريب لا تقتصر على الجوانب التقنية، بل تشمل أيضًا غرس المفاهيم الوطنية، وتعزيز الفخر بالهوية، والانضباط المؤسسي.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن بناء كفاءات بشرية بروتوكولية مؤهلة هو استثمار استراتيجي في صورة الدولة وهيبتها على الساحة الدولية. فكل موظف بروتوكولي مدرّب يُعد سفيرًا غير

رسـمي، يسـهم في ترسـيخ الانطبـاع الإيجـابي، وتسـهيل العلاقـات الدوليـة، وتجـاوز التحـديات الثقافيـة، وتحقيـق التفاعـل المنسـجم بـين الـدول. ومـن هنـا، فـإن تـوفير المـوارد والبيئـات التدريبيـة المناسـبة يمثـل الخطـوة الأولى نحـو احتراف العمـل البروتوكـولي وتمكينـه كمهنـة قائمـة على المعرفـة والدقة والاحتراف.[22]

الخاتمة

يمثل البروتوكول الدولي إطارًا أسـاسـيًا لتنظيم العلاقات الرسـمية بين الدول، والمؤسـسـات، والهيئات الـدولية، حيث يضـبط هـذا النظام مجموعـة من القواعـد والإجراءات التي تضـمن تحقيق التوازن في التعاملات الدبلوماسـية، وتعزز مفاهيم الاحترام المتبادل، والسـيادة، والرمزية الوطنية. وعلى مر التاريخ، تطورت قواعد البروتوكول لتتماشـى مع التغيرات السـياسـية والثقافية والتكنولوجية، مما يؤكد طبيعته الديناميكية، وقدرته على التكيف مع السياقات المتعددة.

لقد أبرزت الدراسـة أن البروتوكول ليس مجرد طقوس شـكلية أو رمزية، بل هو أداة اسـتراتيجية تعكس مكانة الدولة وصـورتها الخارجية، وتسـهم في ترسـيخ علاقاتها مع الأطراف الأخرى. كما أن تطبيق هذه القواعد يتطلب مهارات خاصـة، وكفاءات مهنية عالية، تؤهل الأفراد لفهم الخلفيات الثقافية المتنوعة والتفاعل معها بحساسية دبلوماسية دقيقة.

وفي ظل التحديات التي يشـهدها العالم اليوم، سـواء على صـعيد التغيرات الجيوسـياسـية أو تطور التكنولوجيا، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في آليات التدريب والتأهيل في المجال البروتوكولي، من أجل بناء طواقم احترافية قادرة على تمثيل دولها ومؤسـساتها بصـورة مشـرفة، تعكس الرقي التنظيمي والفكري الذي تقتضيه المرحلة.

[22] Hassan, Kamel Sarmed. 2001. Protocol Management. Amman: Dar Al-Yawzri Scientific Publishing House.

المراجع:

أولا.. المراجع العربية

محمد أحمد مشرح. (2018). أهمية المراسم والبروتوكول في العمل الدبلوماسي. مجلة جامعة الملكة أروى, 20(20), 89-112.

مناضل الطيب سليمان بين. (2023). دور المراسم والاتكيت في ترقية الخدمات السياحية في السودان. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 4(1), 533-559.

محمد جميل محمد ناجي. (2011). المعاهدات الدولية وآثارها القانونية وفقا لاتفاقية فيينا للمعاهدات لعام 1969. مجلة جامعة الملكة أروى, 6(6), 16-16.

ابو عامر، علاء . ٢٠١٠ . البروتوكول الدبلوماسي . مصر : دار الشروق للنشر.

الطفيلي، علي ضاهر. ١٩٨٧ . البروتوكول الدبلوماسي والعمل الدبلوماسي مؤسسة دار الكتاب الحديث.

الكتيبات الارشادية. ٢٠١٤ موجز الدليل الدبلوماسي للبروتوكول والاتكيت ، الطبعة الأولى. قطر:

ثنيان، سعيد عدنان ٢٠١٩، كراسة خاصة عن دورة المراسم والبروتوكول وآداب السلوك الرسمي الاتيكيت في بيئة العمل ، دورة بروتوكول وتنمية. فلسطين.

بيدوكان، نورالدين و الرفيق عبد الواحد ٢٠١٥ قواعد البروتوكول الدبلوماسي و الاتيكيت. ٢٥ مارس. https://errafikabdalwahid.blogspot.com/2015/03/blog-post_85.html.

حسين خليل ٢٠١١ المراسم والتشريفات الدبلوماسية وقواعد اللياقة والمجاملة ، الجزء الثاني. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

. سلامة، السفير عبد القادر ١٩٧٧ قواعد السلوك الدبلوماسي المعاصر ، الطبعة الأولى القاهرة: دار النهضة العربية.

شكري، عبد المجيد. ٢٠١٢ فنون العلاقات العامة الحديثة وقواعد الاتيكيت والبروتوكول. دار الفكر العربي.

عامر ، علاء ابو ٢٠٠٨ البروتوكول الدبلوماسي القاهرة دار الشروق

١٥. مجيد، رعد. ١٩٨٦ تقنيات الاتكيت عمان دار كنوز المعرفة.

محمد عبد الغني هلال ٢٠١١ . البروتوكول والمراسيم القاهرة: مركز تطوير الاداء.

معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية. ٢٠١٣ البروتوكول الدبلوماسي ، قواعده ، اصوله ، تطبيقاته.

فلسطين مؤسسة ابداع للابحاث والدراسات والتدريب.

نجوى حجار ٢٠١٩ اصول البروتوكول وفن الاتكيت شبكة الوافي ، شبكة المعلومات شبكة مدرسة

الاتكيت). قواعد - الذوق - والبروتوكول ٢٠٢١ . https://nasihah.net.

ثانيا.. المراجع الأجنبية

Al Tafeeli, Ali Daher. 1987. albrutukul aldiblumasiu waleamal aldiblumasi [Diplomatic Protocol and Diplomatic Work]. Dar Al Kitab Al Hadith Foundation.
Guidebooks. 2014. mujiz aldalil aldiblumasii lilburutukul walaitkit , altabeat alawlaa [Summary of the Diplomatic Guide to Protocol and Etiquette, First Edition]. Qatar: Diplomatic Institute, Ministry of Foreign Affairs.
Bidukan, Nour El Din and Al Rafiq, Abdul Wahid. 2015. “Rules of Diplomatic Protocol and Etiquette”. March 25. https://errafikabdalwahid.blogspot.com/2015/03/blogpost_85.html .
. Thanyan, Saeed Adnan. 2019. Special booklet on the course of ceremonies, protocol and etiquette of official behavior, etiquette in the work environment, Protocol and Development Course. Palestine
Joda, Mahfouz Ahmed. 1996. alealaqat aleamat walatkit [Public Relations and Etiquette], Part Amman: Dar Zahran Publishing House
Hassan, Kamel Sarmed. 2001. Protocol Management. Amman: Dar Al-Yawzri Scientific Publishing House.